



سبب بل على سببها الغزبية مثلا وان جعلت تعينه للتحقيق في شخص فاسد وضعه
 لعناه اصله والاشياء عندنا سنة وسبب علاقة بالثا ويل وهذه او ما اخصه في شخص
 اولي ثم نارة يكون شخص الاقفاظ ونارة يكون لونه كاي كالمرك وصفه المشيقات
 ثم طاهر ما هنا ان الكلى في الجري مجازي تحقق الغزبية والمهرو بالتحقيق من حيث يتحقق
 فيه مجاز من حيث التحصين طمان الظن لغيره لانه لا يوجد في غيره والالتصاف في
 اخصه له لا في غيره فليس اعتبارا لغيره الا في السند كالمكان في الالتماس
 الذي كل منهما في الاخر واحتمل على عدم وجود الكلى استقلا او بالاطلاق والقصد
 ويتبعه ما قبله استقرا والالتماس الكلى الطبيعي مجازا فانه كل موضع لمعنى ما فانها
 لا يعرفون الا بالتحقيق والالتماس في تعريفها للعلمية لاصلة الوصف والكلى وضعه لغيره
 في الجري ويتبعه انه ليس حصر والالتماس الكلى الطبيعي مجازا فانه كل موضع لمعنى ما فانها
 من صفه العموم لا في تعريف في المتن اي مفاد جميع ما وضعت له في تعريفها لاصلة
 اي لا يصدق عليه مضمون له فاني بمعنى غير من التي تقع لكل فرد والمضمون عند المصور
 الكلى فلا يناسب ما قبله الذي انما قدرت على كل من سبب العموم وهو يصدق
 بالسبب الجري والشوق لبعض فيصدق على المشترك المستعمل في تعريفه لا يستعمل
 في غير ذلك ما وضعت له فلا يصح الاجتهاد في جعله عموم السبب من غير الغالب عند حد وانما لا يك
 كالمثال في حوزة لا يخفى ان صدق ذلك على المشترك المذكور التفات الى ان المراتب الكلى
 الدينية المتعمدة وهذا غير مفاد سبب العموم ثم عموم السبب وسبب العموم انما هو في مقام
 وكيفية اداة العموم وتعلقها بآسكتة ثم توجيه التي لهذا العلم فقال ان تعريف اداة التي
 كان من باب سبب العموم اي سبب عموم هذا العلم جميع الاخر فيجعل احد الطرفين الاخذ
 للبراه التي فيصدق في شموله للعلم وهذا لا ينافيها انما هنا في سبب على الجنس
 اداة العموم وكل علم تعلق باداة العموم كان نفعيا وانما كان موجبا لجميع الاخر فيجعل
 فنصير امره من الارواح لعموم الحق له لم يطوعها في معنى اخر قبل كسما لا يمكن
 بان العلم وضع للصفه وتغير بالبراه لان العلم للمواضع في الاستعمال لا يكون فيه
 الغزبية وسبب في السبب خلاص في الاعلان وادوار وعلم بعض التي في النقل من
 جمع اداة فعلة من الودوليت واوه حمق كفضل واسل على ان الاول منقول عن المصنف
 والذات عن سبب جميع عن اوستة لتعلموا في سببها في معنيته وهي حواره فيقول هو
 حقيقة او مجازا لا يلائم من وضعه لكل معنى وضعه للجمع في اصطلاح الخلاب

تقول كما جرت
 العلة وحيد
 المعلوم والا
 يعكس كل ما
 الشئ في العلة
 انشأ المعلوم

سبب ان الوجوه بها جبهة الغزبية الخاصة فليقل العلاقة هذا الغزبية باعتبار ان المصدر
 جزء من مفرود الوصف والاعمالها علاقة منتظمة فليقل ان الظاهر جازا لغيره
 مفعل عند كونها مفاعلا معها واما مصدره فيصح المفعول او المفاعل او المفعول
 كاسم واما جملة على الكلى فتشرك في قدر طريق كذا فيقال اخصه اولي في المعنى
 طمان طريق لعناها المفسر والمجاز طريق بالصفة لان القول على التسمية لا يقتضي
 التسمية فانما جزمها نسبة حكمه القاطن حكم العمل من الاطوار والانعكاس في
 سبب شخص بايضا حكمه ايضا فبالعلم ان يقول الاسم بزوال البياض فلا
 ان يسمى به كل من اخصه بذكره في التخي والاف الايات ثم الوصف عليه
 في الاطلاق الا في التخي في الاستعمال العلم في ذلك الجاز من حيث
 الوضع الاصطلاح اليلزم ان يسمى به الحقيقة ثم يطلق عليها بالعلم التي يقتضي
 تحت حصل حينها انها تضيقا وتقليل الجرم او ما الجمع مع الشهور بان تعريفها
 فيمكن ان يقال الجاز لفظا استعمال في غير ما وضع له واللفظ على المعهود والمغرب
 لكن المصداق في حقه خصوصها في تعريف المفرد وحده وسبب يعرف المركب
 في العبرة السارية اعني انه هذا تعريف الجاز والظن كلام الشرح السابق
 كغيره من جرد الذاتيات وقال بعضهم بالغايف الاصطلاحية لوم طور ان الذاتية
 امور اخر واما انكر ويره القطب الزاوي في سبب التسمية فتوقف على
 الجزم بالعرضية والاختيار الجوز على ان يقول للمعنى الذاتية الا اعني واهل
 ذلك الاصطلاح الكلمة تخرج الى الجوز والزيادة فانه معنى جزمها في السبب
 فلا يحسن ذكر ذلك في المرس الخليل الذي يقال انما للوحدة فتناقى البعثات في
 لها هي لغة ما يقال في كل واحد من القول بانها تضيقا والافتقار مضاف في ماهية
 الكلمة اتم كالاحسن جزم الثامن الوحدة والادخل غير المفرد فالتخي ان الوحدة والاحتط
 معناها في جزمه وانما تحت اعتبارها في ماهية الجاز المفرد لان حسب انصاف الافراد
 بانظر الجوز في تعريف الانسان فامل الكلمة قبل الاستعمال الذي في كتب النحو
 ان الكلمة القبول المفرد والقول الملقط المستعمل في الكلمة انما يقال المستعمل واهل البيان
 ارادوا بالمعنى مطلق اللفظ المفرد وادخلوا في استعماله كقولهم اسلوبا له في غير ما وضعت
 له فتعني المسمى الجاز الوصف الاصل في الايات في الوضع الثاني الذي ينبغي ويرجع
 الخالف في ان الجاز موضوع تعظيما ثم وضعه نوعي فالوضع تعبيره الخلق فيقول

لما وما جعله في نفسه
 ان يقال الجاز لانه اوفره
 فليس ذلك اي بن لوفين
 انه قول عندنا في تعريف
 العلاقة وقول الخطيب
 في الايضاح اه

تقول كما جرت
 العلة وحيد
 المعلوم والا
 يعكس كل ما
 الشئ في العلة
 انشأ المعلوم

لما نظير الجوز اي فانه يأخذ
 من بين الانسان من حيث لو
 لانها هي الاشارة
 في حيث كونها وصفا لها
 بل ان الوحدة هنا توجز
 زمانها هي الجاز المفرد
 وصفا للاشياء اخرى

كل